اتحاد المصارف العربية
Union of Arab Banks

كلمـــــة

الدكتور وسام حسن فتـــّوح

الأمين العام
إتحاد المصارف العربية

فـــي

حفل إفـتتاح

"ملتقى مسقط الدولي لإدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية "
الدورة الثالثة

مسقط – سلطنة عمان
يومي 6 و 7 أكتوبر / تشرين الأول 2025
فندق Grand Millennium

معالي أحمد المسلمي محافظ البنك المركزي العماني

أصحاب السعادة الأفاضل أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي العماني

الفاضل سعيد الحاتمي رئيس مجلس الأدارة جمعية المصارف العمانية

الأفاضل القيادات المصرفية في سلطنة عمان

أيها الحضور الكريم، أسعد الله صباحكم بكل خير،،،

يشرفني أنّ أكون بين جمعكم الكريم في بلدي الثاني سلطنة عمان، لأرحّب بكم أجمل ترحيب في افتتاح أعمال ملتقى مسقط الدولي لإدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية بدورته الثالثة، الذي يعقده اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك المركزي العماني للسنة الثالثة على التوالي.

ويشرفني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير الى معالي أحمد المسلمي محافظ البنك المركزي العماني، على رعايته الكريمة لفعاليات هذا الملتقى والشكر والتقدير موصولين الى رئيس مجلس ادارة جمعية المصارف العمانية على تشريفنا بحضوره، والى الحضور الكريم، والى كل من ساهم في نجاح عقد هذا الملتقى.

ويسعدني أن أخصّ بالشكر والتقدير أسرة البنك المركزي العماني، على تعاونهم في إنجاز هذا الاستحقاق.

أيّها الحضور الكريم ،،،

يأتي عقد هذا الحدث الهام في ظلّ الظروف الصعبة التي تمرّ بها منطقتنا والعالم بأسره، حيث أن التطورات الجيوسياسية المتسارعة التي مازالت تشهدها منطقة الشرق الأوسط وبعض المناطق الأخرى في العالم سوف تفاقم من حالة عدم اليقين السائدة في المنطقة العربية. كما وأن التقدم التكنولوجي الذي يفرض نفسه على المهنة المصرفية وما يحمله من مخاطر قد ترتب خسائر غير محسوبة على البنوك، وهذا ما دفع اتحاد المصارف العربية بالتنسيق والتعاون مع البنك المركزي العماني من خلال هذا الملتقى، الى تسليط الضوء على هذه المخاطر ومقاربتها بالطرق التي تؤدي الى تأمين سلامة المصارف وتحصينها.

لقد باتت إدارة المخاطر اليوم ثقافة مؤسسية شاملة تمتد لتشمل الحوكمة والتكنولوجيا والاستدامة، ونحن نعيش في عالم مترابط تصاغ فيه القرارات المالية على وقع التطورات الجيوسياسية والابتكارات الرقمية وتحديات التغير المناخي والأمن السيبراني، ما يجعل لقاءنا اليوم ضرورة حتمية لتبادل الأفكار ووضع الحلول حول إدارة المخاطر في مصارفنا العربية.

لقد تعلمنا من الأزمات التي عصفت بعالم المال بدءاً بالأزمة المالية العالمية في العام 2008 وصولاً الى الاضطرابات الجيوسياسية الراهنة، أن المخاطر لا تعرف حدوداً، وأن الجاهزية والتخطيط الإستباقي هما خط الدفاع الأول لمؤسساتنا المالية. وإذا كان رأس المال هو عصب المصارف، فإن الثقة هي روحها، وهذه الثقة لا تُبنى إلا بإدارة رشيدة للمخاطر قائمة على الالتزام بالمعايير الدولية وعلى رأسها توصيات لجنة بازل، مع مراعاة خصوصية أوضاعنا في الدول العربية.

ضيوفنا الكرام ،،،

يشهد عالمنا المصرفي اليوم ثلاثة تحولات كبرى سيكون لها أثر عميق على إدارة المخاطر

أولاً: التحوّل الرقمي والابتكار التكنولوجي من الذكاء الاصطناعي إلى الخدمات المصرفية المفتوحة، إلى العملات الرقمية للبنوك المركزية والعملات المشفرة، مما يفرض التحوط تجاه المخاطر السيبرانية والتشغيلية والقانونية التي ترافق هذا النوع من التحولات، ولكن هذه التطورات تحمل أيضاً فرصاً استثنائية للنمو ولتعزيز الشمول المالي في منطقتنا العربية.

ثانياً: الإستدامة ومخاطر المناخ، حيث بات من الصعوبة بمكان فصل العمل المصرفي عن قضايا البيئة والمجتمع والحوكمة ESG. ذلك لأن المخاطر المناخية أصبحت جزءاً أساسياً من المخاطر المالية سواء من خلال التمويل الأخضر، أو من خلال إعادة تقييم محافظ القروض والاستثمارات، بما يتوافق مع التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

ثالثاً: المخاطر الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، بما فيها حروب الفوائد والرسوم الجمركية البينية، وتقلبات أسعار الطاقة وغيرها من المخاطر، وهذه كلها عوامل تضيف طبقات جديدة من التعقيد أمام إدارات المخاطر في المصارف.

حضورنا الكريم،،،

من هنا تأتي أهمية انعقاد هذا الملتقى الذي يجمعنا اليوم كونه يشكّل منصّة لتبادل الأفكار والحلول، وجسر تعاون إقليمي بين المصارف والبنوك المركزية العربية والمؤسسات الدولية، وفي مقدمتها لجنة بازل، لمناقشة هذه التحولات وأثارها على المخاطر المصرفية. ذلك لأننا بحاجة ماسة إلى **تطوير رؤية عربية مشتركة لإدارة المخاطر** تستند إلى المعايير الدولية من جهة وتستجيب لأولويات اقتصاداتنا من جهة أخرى.

حضورنا الكريم،،، أودّ في هذه المناسبة، أنّ أتوقف عند الدور المحوري الهام للبنك المركزي العُماني، بقيادة معالي المحافظ، الذي شكّل رؤية جديدة وإستراتيجية جديدة لترسيخ الاستقرار المالي ودفع عجلة التطوير في القطاع المصرفي العُماني، ووضع أطراً تنظيمية ورقابية متقدّمة، عزّزت من متانة الجهاز المصرفي ورفعت مستوى الجاهزية لمواجهة المخاطر على اختلاف أنواعها، سواء كانت متعلقة بالمخاطر الائتمانية أو التشغيلية أو حتى المخاطر الناشئة عن التطورات التكنولوجية والتحوّل الرقمي.

كما ساهمت مبادرات البنك المركزي العماني في دعم الابتكار المالي وتشجيع التحوّل نحو الخدمات الرقمية، بما يتوافق مع المعايير الدولية ويواكب التوجّهات العالمية في مجال إدارة المخاطر والحوكمة الرشيدة. ولا شك أنّ هذا النهج الاستراتيجي أسهم في تمكين المصارف العُمانية من تعزيز قدراتها التنافسية إقليمياً ودولياً، وجعل التجربة العُمانية في هذا المجال نموذجاً رائداً يُحتذى به، وخصوصاً لجهة الإهتمام الخاص برفع كفاءة الكوادر البشرية في القطاع المصرفي، عبر برامج تدريبية وتأهيلية متخصّصة.

إضافةً إلى تعزيز الشمول المالي لضمان وصول الخدمات المصرفية إلى شرائح أوسع من المجتمع، الأمر الذي يرسّخ الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وإلى جانب ذلك، شكّلت جهود البنك المركزي العماني في اعتماد معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) خطوة متقدّمة نحو ربط العمل المصرفي بالتنمية المستدامة في سلطنة عُمان.

أيها الحضور الكريم ،،،

اسمحوا لي في الختام أن أجدد شكري وتقديري لمعالي محافظ البنك المركزي العماني على رعايته ودعمه لهذا الملتقى. كما واتقدم بالشكر إلى كافة المتحدثين على ما تكبدوه من عناء السفر والإعداد لتغطية محاور هذا الملتقى وإغنائه بخبراتهم المتراكمة من علم وسمعة وكفاءة وأن نحقق معاً الأهداف المرجوة منه.

وشكراً على اصغائكم والله ولي التوفيق،،،